



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

اسم الكاتب: م.د. احمد مشعان نجم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/292>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

م.د. احمد مشعان نجم (\*)

### الملخص

إنَّ مفهوم القوة رغم مدلولاته غير الواضحة وغير المعروفة كان من أكثر المعايير في العلاقات الدولية عموماً وعدم الوضوح ومع ذلك كان أكثر المعايير أهمية وتأثيراً في سير العلاقات الدولية، ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم منذ ذلك الغموض في معنى القوة وأستخدامها كعامل من عوامل العلاقات الدولية ومحرك من محركاتها كان شديد الاختلاف والمفارقة من حالة إلى حالة ومن باحث إلى آخر، إلا أنه قد تصنف القوة على أنها المكانة الدولية التي تتمتع بها الدولة في المحيط الدولي وهنا هي عبارة عن تشكيل هيكل من القوى تشكلها الدولة مثل الاقتصادية والسياسية وطبيعة النظام السياسي والقوة العسكرية والمفاهيم الايديولوجية والنظام الدولي وطبيعته الهرمية والتحولات السياسية الدولية ثم أضيف إليها القدرات المعرفية والاختراعات التقنية وتركيبة المجتمع المدني ومدى تجانس المجتمع وقدرة الدولة لتمثيل المصالح الاجتماعية المحلية وقدرتها على التعبير عن القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية في سياستها الخارجية.

The concept of power despite its implications unclear and unknown was one of the most standards in international relations ambiguity and lack of clarity, however was more standards important and influential in the conduct of international relations, and since that time until today since that ambiguity in the meaning of power and use it as a factor of international relations factors and drive the engines were very different and irony from case to case and from researcher to another, but it may be classified force as the international status enjoyed by the state in the international ocean and here is a structure formed of forces posed by the state, such as economic and political nature of the political system and military

(\*) كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار.



power and concepts ideology and the international system and the hierarchical nature of international political shifts and then added to cognitive abilities and technical inventions and the combination of civil society and the extent of the homogeneity of society and the state's ability to represent local social interests and their ability to express their social, cultural and political forces in its foreign policy.

## المقدمة

إنَّ مفهوم القوة رغم مدلولاته غير الواضحة وغير المعروفة كان من أكثر المعايير في العلاقات الدولية عموماً وعدم الوضوح ومع ذلك كان أكثر المعايير أهمية وتأثيراً في سير العلاقات الدولية، ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم منذ ذلك الغموض في معنى القوة وأستخدامها كعامل من عوامل العلاقات الدولية ومحرك من محركاتها كان شديد الاختلاف والمفارقة من حالة إلى حالة ومن باحث إلى آخر، إلا أنَّه قد تصنف القوة على أنها المكانة الدولية التي تتمتع بها الدولة في المحيط الدولي وهنا هي عبارة عن تشكيل هيكل من القوى تشكلها الدولة مثل الاقتصادية والسياسية وطبيعة النظام السياسي والقوة العسكرية والمفاهيم الايديولوجية والنظام الدولي وطبيعته الهرمية والتحولات السياسية الدولية ثم أضيف إليها القدرات المعرفية والاختراعات التقنية وتركيبة المجتمع المدني ومدى تجانس المجتمع وقدرة الدولة لتمثل المصالح الاجتماعية المحلية وقدرتها على التعبير عن القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية في سياساتها الخارجية.  
اشكالية الدراسة:

تتمثل اشكالية الدراسة بعدم اليقين فيما اذا كانت القوة هي التي تؤدي إلى خلق مكانة متميزة للدولة، او ان المكانة هي التي تؤدي إلى خلق قوة متميزة للدولة في العلاقات الدولية، بعبارة أخرى ان القوة هي قاعدة المكانة او العكس، الامر الذي اثار عدة تساؤلات تبحث عن اجابات مهمة لعل ابرزها:

- ما هو مفهوم المكانة في العلاقات الدولية؟ وما علاقته بالمفاهيم الأخرى؟
- ما علاقة مفهوم المكانة بمفهوم القوة والقدرة والتأثير والسلطة وغيرها من المفاهيم؟
- ما هي اهم مقومات المكانة في العلاقات الدولية؟



- ما هي وسائل تنفيذ سياسات المكانة في العلاقات الدولية؟
- هل ان المكانة الدولية انعكاس لقوة ام ان القوة هي انعكاس للمكانة الدولية؟
- هل ان مفهوم القوة بحد ذاته يعد عامل حاسم لمسألة تحديد مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي، ام ان ثمة متغيرات اخرى لها دور اساس في ذلك؟
- هل ان مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي تحدد قوة الدولة بمفهومها الاجمالي ام ان هناك ثمة عوامل اخرى تدخل في اطار هذه القوة؟

#### فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من ان ثمة علاقة بين مكانة الدولة في هيكل النظام الدولي وبين مجموعة القدرات الداخلية والخارجية التي تتمتع بها الدولة والتي تشكل بمجموعها قوة الدولة، والتي تترجمها بشكل فاعل ومستقل الى سلوك سياسي خارجي، يؤمن لها مكانة متميزة في النظام الدولي، يعمل على الحفاظ على وجودها ويحقق لها اهدافها على المدى البعيد، وعليه سوف تحاول الدراسة استجلاء هذه حقائق هذه الفرضية والسعى لإثباتها او تعديلها او نفيها.

#### منهج الدراسة:

ان موضوع الدراسة تتطلب الاستعانة بمجموعة من المنهاج العلمية والتي من شأنها ان تكشف عن الحقيقة العلمية للدراسة وذلك بحسب موضوع قيد الدراسة، لذلك تمت الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان اوجه الشبه والاختلاف او التمييز بين ظاهرة الدراسة قيد البحث وبين مثيلاتها المتفرعة عنها بالمنهج المفتوحة لدراسة مدخلات الظاهرة قيد البحث ومن ثم امكانية دخولها في اطار العمليات الخاصة بها وصولا الى المخرجات، لتحليل الظاهرة بكل المتغيرات المحيطة بها وما ينتج عنه من تداعيات ونتائج كمخرجات للعملية النظمية وبيان حقيقة الظاهرة وتتأثيراتها المختلفة.

#### هيكلية الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة من الناحية الهيكلية فضلا عن المقدمة والختمة الى ثلاثة مطالب اساسية، إذ يبحث المطلب الاول مفهوم المكانة في العلاقات الدولية حيث يتناول مفهوم المكانة، فضلا عن علاقته بالمفاهيم الاجرى ذات العلاقة الوثيقة او قريبة منه، اما المطلب الثاني، فيبحث في دراسة مقومات المكانة الدولية والتي تتضمن مقومات رئيسية



ومقومات ثانوية، في حين يبحث المطلب الثالث في دراسة سياسات تنفيذ المكانة والتي تقسم إلى سياسات دبلوماسية وسياسات عسكرية.

### **المطلب الأول: مفهوم المكانة**

إن تحديد مفهوم المكانة في العلاقات الدولية، يتطلب منا تحديد ما هي المكانة ابتداءً بشكل عام، ومفهومها في العلاقات الدولية بشكل خاص، فضلاً عن ضرورة تحديد علاقة هذا المفهوم بالمفاهيم الأخرى القريبة منه وذات العلاقة الوثيقة به وعليه سوف نتعرف على هذا المفهوم وكالاتي:

#### **أولاً: مفهوم المكانة في العلاقات الدولية**

تعرف المكانة لغة بأنّها (المنزلة التي يتحلى بها صاحب المكانة، والمكانة جمعها مكانت وهي المنزلة ورفع الشأن، يقال مثلاً: أنَّ فلاناً له مكانة عند قومه، أي يتمتع بمنزلة متميزة عن بقية القوم)<sup>(1)</sup>.

في علم الاجتماع السياسي يعرف (روبرت بيرستيدت Robert Bierstedt) المكانة بالقول بأنّها "أحد مصادر القوة الاجتماعية، وأحد أكثر العوامل أهمية التي تميز إنسان عن إنسان وجماعة عن أخرى"، فقد لاحظ أنَّ الطبقات التي تتمتع بمكانة عالية تمتلك قدرًا أكبر من القوة، ومن نتائج هذا العامل -المكانة- يأتي ما يسمى بالتصدر الطبيقي (Stratification) المعقد في المجتمعات الحديثة<sup>(2)</sup>، أما في علم السياسة، فيقصد بالمكانة الدولية هي الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي<sup>(\*)</sup> لدولة من الدول في مسائل ترتكز على الاتفاقيات الدولية والأعراف الدبلوماسية<sup>(3)</sup>، فالدولة لا يمكنها أنَّ تعيش لنفسها فقط، فهي عضو في مجتمع الدول وكل منها حقوق وواجبات<sup>(4)</sup>، كما تعرف أيضًا بأنّها الوزن السياسي للدولة في ظل النظام الدولي<sup>(\*)</sup>، فمكانة الدولة في بنian النسق الدولي<sup>(\*\*)</sup> تحدد إلى حد بعيد سلوكها إزاء الدول الأخرى، فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي (Stratification) للوحدات الأساسية، ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقاً لمجموعة من المؤشرات التي يمقتضى أنها تتقسم الدول إلى وحدات عليا (T) ووحدات دنيا (U), فإذا تصورنا أنَّ المؤشرات التي تحدد مكانة الدولة في النسق هي: القوة العسكرية، ومستوى التصنيع، والمستوى العلمي، ومستوى الدخل الفردي، والاصالة الحضارية، فإنه من المتصور أنَّ تتمتع وحدة معينة بمكانة عالية بالنسبة للمؤشرات الخمسة (TTTTT)، أو أنَّ تتمتع وحدة أخرى بمكانة دنيا بالنسبة لتلك المؤشرات الأخرى (UUUUU)، وهذه الوحدات تتسم بتوازن المكانة بمعنى أنَّ مكانتها بالنسبة لكل مؤشرات المكانة الدولية متوازنة، بيد أنَّ



بعض الوحدات قد تتمتع بمكانة عليا بالنسبة لبعض المؤشرات ومكانة دنيا بالنسبة للمؤشرات الأخرى (TUTTU) مثلاً، وهي الوحدات التي تتسم بعدم توازن المكانة<sup>(5)</sup>.

### ثانياً: علاقة المكانة بالمفاهيم الأخرى

المكانة (المنزلة) في العلاقات الدولية هي المكافئ الوظيفي لدور السلطة في السياسة الداخلية، وعلى نحو مفهوم السلطة، ترتبط المكانة إرتباطاً وثيقاً بمفهوم القوة لكنها تميزة عنه، القوة كما عرفها (ماكس فيبر) هي "احتمال أن يكون أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية في موقف يمكنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة، وبصرف النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال"، والسلطة هي "احتمال أن تطيع مجموعة معينة من الأشخاص امراً ذا مضمون محدد"، وهكذا فإن القوة والمكانة تعملان لضمان أن تطيع الدول الصغيرة في النظام أوامر الدولة أو الدول المسيطرة<sup>(6)</sup>، أي وكأننا نرى أن هناك من يركز على علاقة التابع والمتبوع.

وكما يلحظ أيضاً أن المكانة ترتبط وتقتربن بالقوة والهيبية بالنسبة للدول، كما هو الحال بالنسبة للأفراد، ولا سيما أن القوة تندرج من خلال الحيوية الاقتصادية والنفوذ السياسي والقوة العسكرية، وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييماً على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع وضع الحكومات الأخرى وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأخرى وتحقيق الكفاية الاقتصادية، بينما يراد بالهيبية الدولية، الاحترام الذي منحه المجتمع الدولي للدول وترتکز على تصورات للقوة أو المنافسة أو على السمعة في احترام الاتفاقيات الدولية<sup>(7)</sup>، كما مرّ بنا سابقاً، فالقوة هي المحدد الأساس لمدى قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية وتدعمها في المجتمع الدولي<sup>(8)</sup>.

المكانة هي سمعة القوة، والقوة العسكرية على وجه التحديد، وفي الوقت الذي تشير فيه القوة إلى قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية وما يتصل بها، فإن المكانة تشير بالدرجة الأولى إلى تصورات الدول الأخرى لاستطاعة دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك، وبلغة النظرية الإستراتيجية المعاصرة، تتطوّر المكانة على مصداقية قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأخرى أو أرغامها من أجل تحقيق أهدافها<sup>(9)</sup>، فالحرب ما هي إلا استمرار للسياسة كما عبر عنها (كلوز فيتز)<sup>(10)</sup>، وتعد القوة ولاسيما العسكرية منها الأداة الفاعلة والحاصلة في الحرب، فالحكومات التي يجب أن تثبت بأستمرار إرادتها وقدرتها على القتال، ربما



لا تملك من الهيبة ما يكفي تماماً للسياسات التي تتورط فيها، شأنها شأن البنوك التي يجب أن تقدم بأستمرار دليلاً ملتفاً للأنظار، عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ولكن لا تملك القدر الكافي تماماً من الائتمان الذي يتماشى مع نطاق وأسلوب جميع الأنشطة الاقتصادية التي تحاول القيام بها، فقصور الهيبة، مثله مثل نقص الائتمان، ليس مسألة طفيفة<sup>(11)</sup>، بل حاسمة التأثير في تقديم تصورها عن هيبة الدولة.

هنا لا بد من الإشارة إلى بعض المسائل وهي: أولاً، على الرغم من أن المكانة إلى حد كبير دالة في القدرات الاقتصادية والعسكرية، فإنها تتحقق بالدرجة الأولى عبر الاستخدام الناجح للقوة بمعناها الشامل عبر توظيف القوة المتاحة، أي القدرة بمعنى أشمل ولا سيما من خلال النصر في الحرب، والأعضاء الأكثر هيبة ومكانة في النظام الدولي هم الدول التي استخدمت القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية بنجاح، ومن ثم فرضت إرادتها على الآخرين، ثانياً، القوة والمكانة لا يمكن قياسهما وحسابهما في النهاية، ولا يمكن أن يعرفا عن طريق أي عملية حسابية استنتاجية، بل يعرفان عند اختبارهما فحسب، لا سيما ما يسمى بحرب الهيمنة أي السعي للنفوذ والسيطرة، تحديد الترتيب الهرمي الدولي للهيبة أو المكانة ومن ثم تحديد من هي الدول التي ستحكم النظام الدولي بالفعل<sup>(12)</sup>.

وفي هذا الصدد، اقترح ريمون ارون R.Aron بأن يجمع عوامل قوة في: الوسط، والوسائل، ومقدرة العمل الجماعي، أي في<sup>(13)</sup>:

1. المكانة التي تحلها الوحدة السياسية.
2. الموارد المتاحة والمعرفة التي تعين على تحويلها إلى أسلحة الرجال وفن تحويلهم إلى جنود.

3. مقدرة العمل الجماعي، والتي تمثل في حسن النظام في الأجهزة العسكرية والمدنية، وفي صلابة تضامن المواطنين في الخير والشر.

كما تتأثر المكانة بطبعية البيئة الإقليمية والبيئة الدولية ولا سيما أن هاتين البيئتين تتضمنان مصالح دولية لأطراف دولية قد تكون فاعلة في النظام الدولي، فبالنسبة للبيئة الدولية يلحظ أن الدولة تكتسب مكانتها من خلال الهيبة التي تضفيها القوة فتكون مكانة مرتکزة على تصورات القوة أو المنافسة كما في حالة الدول الكبرى<sup>(14)</sup>، ذلك أن الدول في حالة من التفاعل المستمر سواء بصورة ايجابية أو سلبية دون أن يؤدي ذلك إلى إمكانية عزلها عن بقية اللاعبين كما يرى ذلك (ديفيد هيوم)<sup>(15)</sup>، مما يؤدي إلى احداث توازن قوى جديد.



من ناحية أخرى تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها (prestige) واضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي مما يساعدها على تحقيق أهدافها سواء تمثلت هذه في الحفاظ على الوضع الدولي القائم وفي ذلك يقول مورجانثاو: "إنَّ الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى، بالقوة التي تملّكها الدولة بصورة فعلية، أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أنْ يعتقدوا أنَّها تملّكها"، ويقول مورجانثاو Morgenthau أنَّ سياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنَّها قوية، وبالشكل الذي يمكنها من تجنب استخدام العنف في تحقيق أهدافها<sup>(16)</sup>، ويضرب مورجانثاو Morgenthau امثلةً لذلك بالإمبراطورية الرومانية التي يقول أنَّ الفضل في العمر الطويل الذي عاشته مقارنة بغيرها من الإمبراطوريات الاستعمارية كان يرجع إلى الأحترام العميق الذي كان يفرضه الاسم الروماني على المناطق التي خضعت لحكم روما، وأيضاً فقد اعتمدت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية في نصف الكرة الغربي على سمعة قوتها التي لا تقبل التحدي وليس على ممارسة القوة نفسها بصورة فعلية، ولقد كان هذا التفوق الأمريكي من الوضوح بحيث كانت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها كافية لتأمين المركز الذي تريده لنفسها في هذه المنطقة من العالم<sup>(17)</sup>، أي كذلك من خلال ما تولده من قناعات لدى وحدات النظم السياسي الدولي عن طريق توظيفها لقوتها المختلفة.

مدى نجاح أي محاولة ممارسة القوة سيكون معتمداً على ثلاثة أشياء: مهارة المستخدم، فيما إذا كان لديه موارد قوة كافية للمهمة في متناول اليد، وعما إذا كانت الموارد المستخدمة والمتحركة هي تلك المناسبة، (على سبيل المثال، كان أحد أسباب الانسحاب السوفيتي (السابق) من أفغانستان، استخدامه الموارد العسكرية لحماية الحكومة، ولكن ليس النفوذ السياسي والمصداقية مع السكان الأصليين لتقويض الدعم لـ"المتمردين")، وثمة عامل آخر والتي يمكن استخدامها لحل المطالب المتنافسة داخل وبين الدول والجهات الفاعلة العالمية الأخرى هو النفوذ والتأثير<sup>(18)</sup>، أي أنَّ مهارة التوظيف ستكون لها الصدارة في أحيان كثيرة تفوق توافر الإمكانيات في حد ذاتها.

فالقوة هي المقدرة على تحقيق النتائج التي يريدها مخططه السياسات<sup>(19)</sup>، وهو ما يعني ان القوة هنا تشك الجانب المعنوي او الكامن من خلال النتائج المتحققة وفق مدركات صانع القرار وحسب ما يسعى الى



تحقيقه من نتائج ليعبر عن جانب من جوانب القوة المتمثل بالجانب المعنوي، دون إغفال الجانب المادي للقوة.

وتتعدد الصور والمظاهر التي تتخذها القوة، وفي جميع الاحوال لا توجد دولة من دون أن تكون القوة هي جوهر الأسس التي تستند إليها، وتقوم سياسة القوة القائمة، بدور بارز في بيئة النظام العالمي الجديد بوصفها أساساً للتأثير المتبادل بين الدول، وذلك عندما تعكس أوضاع هذه الدول القوة والسلطة- الفعليتين أو المحتملتين- للدول، بحيث يبني النظام العالمي الجديد على الإدراك الكامل من قبل كل دولة لموقعها النسبي(مكانتها في النظام العالمي) ضمن هذا النظام وإلتزام حدود هذا الموقع والوفاء بمتطلباته، وكذلك إدراك الأدوار الخاصة بكل اللاعبين الفاعلين الآخرين داخل النظام العالمي الجديد وأحترام هذه الأدوار<sup>(20)</sup>.

وعليه يمكن القول، أن الرغبة في المكانة تعد شكلاً من أشكال الرفاهية الدولية، لا تسعى إليها الدولة إلا بعد تحقيقها لأنمنها الوطني وقدر كبير من الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والاجتماعي<sup>(21)</sup>.

إن أطراف العلاقات الدولية يختلفون في قدراتهم بشكل كبير<sup>(22)</sup>، وعلى أساس هذا التباين تصنف الدول إلى قوى عظمى وصغرى بحسب التباين في درجات القوة، فضلاً عن وجود قوى متوسطة أو من الدرجة الثانية أو ضعيفة، وثمة قوى عالمية أو عملاقة، ولا يوجد معيار موضوعي واضح لتحديد انتماء الدولة إلى طائفة معينة<sup>(23)</sup>، وهذا يعني اختلاف مكانتهم في النظام الدولي وموقع كل طرف منهم بحسب ما يتمتع به من قدرات تمكنه من تحقيق هذه المكانة، إلا أن هذه القدرات ليست كافية بحد ذاتها، بل لا بد من توافر الارادة على توظيفها وتوفير السياسات المناسبة لاستخدامها بما يحقق لها مكانتها التي تسعى إليها في هيكل النظام الدولي.

يتضح مما سبق، أن القوة هي قاعدة وأساس المكانة وليس العكس وعليه فإن المكانة هي إحدى مكونات القوة وهي نتيجة لوجود القوة، فلا يمكن للمكانة أن تتحقق ما لم تكن هناك مقومات لقوى تملكتها الدولة، يمكن عن طريقها أن تتحقق المكانة اللائقة بها في هيكل النظام الدولي وفق الترتيب الهرمي له، بعد أن تترجم هذه القدرات والمقومات إلى واقع عملي يتتيح لها أن تعكس مكانة تتوافق مع هذه القدرات من القوة، إلا أن هذه القدرات بحاجة إلى أدوات ينبغي على الدولة استخدامها لأجل تحويلها إلى واقع ملموس وهو ما سنبحثه في المطلب القادم.



## المطلب الثاني: مقومات المكانة الدولية

تختلف الدول بتأثيرها ونفوذها ومكانتها في العلاقات الدولية بأختلاف طبيعتها ومقوماتها من دولة إلى أخرى<sup>(24)</sup>, إلا أنّ مقومات المكانة الدولية والتي ينبغي أن تتوافر لدى الدولة لا بد من الإشارة أولاً إلى أنّ الدول قد تملك من العديد من العناصر المادية للقوة, كالقاعدة الصناعية القوية والعدد الكبير من السكان والمستوى المتتطور من التقنية, والموارد المهمة, كما أنها قد تملك العديد من العناصر غير المادية كال المستوى المرتفع من الروح المعنوية, والقيادة القوية, والمستويات العالية من التعليم, ورغم ذلك, فإنّها قد لا تكون قادرة أو راغبة في ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي, ومن ناحية أخرى فإنّ بعض القادة السياسيين كالرئيس اليوغسلافي السابق(تيتو), والرئيس المصري الأسبق(جمال عبد الناصر), ورئيس وزراء الهند الأسبق(نهرو), قد مارسوا نفوذاً في المجتمع الدولي يفوق كثيراً القدرات المحدودة التي تمتلكها دولهم<sup>(25)</sup>.

ويتفق الكثير من الباحثين على أنّ العوامل الحاسمة في تحديد نسق أو ترتيب القوى ضمن هيكلية النظام العالمي الجديد تأتي من خلال القدرات الاقتصادية والعلمية والعسكرية والديموغرافية والثقافية والتعليمية, ومع ذلك, فإنّ تلك القدرات جميعها يمكن أن تكون من دون فائدة, أنّ لم تستثمر على أساس راسخة وبفاعلية ونشاط في تطوير وتعزيز مكانة الدولة على المستوى الدولي والعالمي<sup>(26)</sup>, أي أنّ المؤشر الرئيس هو في توظيف القوة لا مجرد امتلاكها.

من جانب آخر, لقد تعددت آراء الكتاب والمفكرين حول عناصر المكانة بتنوع المجالات التي تم التطرق إليها, وهنا سوف يتم التطرق إلى تصنیف المقومات إلى عناصر مباشرة وأخرى غير مباشرة أو أولية وثانوية حيث في الظروف الاعتيادية يكون أثر المقوم الأول مهمأ وخطيراً على حصيلة ممارسة القوة بدرجة أكثر وأكبر من المقوم الثانوي وعليه تصنیف المقومات إلى:

### أولاًـ العوامل الرئيسية أو المادية وتشمل<sup>(27)</sup>:

أـ العوامل الأولية أو المباشرة وتشمل: العامل الجغرافي(المساحة, والموقع, والمناخ, وطبيعة والتضاريس, والحدود), والمواد الأولية, والتقنية, والسكان(حجم السكان, وكثافته, والتركيب الاجتماعي), والاقتصاد الوطني(الإنتاج الكلي, والإنتاج بمعدل الفرد, وانتاج السلع الانتجافية, والاستهلاك, وترابع رأس المال الوطني, ومعدل نمو الاقتصاد الوطني, والنظام المالي, والتجارة الخارجية), والقاعدية



العسكرية(عدد القوات المسلحة، والنفقات الحربية، وأنظمة الأسلحة، والمؤسسات الحربية، ومستوى الكفاءة الحربية، والصناعة الحربية)(<sup>28</sup>).

بـ. العوامل الثانوية وتشمل: الأوضاع السياسية(استقرار نظام الحكم، والقيادة، وطبيعة نظام الحكم)، والعامل الأخلاقي والاجتماعي(المعنويات الوطنية، والتماسك الاجتماعي، والإيمان بالحق).

ثانياًـ العوامل المعنوية: وتشكل الإطار الذي تتحرك فيه العوامل المادية، والبوصلة التي تتحرك فيها هذه العوامل على أساسها، بعبارة أخرى فأن العوامل المعنوية هي التي تحرك العوامل المادية وتتوظفها لتحقيق هدف ما، وعلى هذا فأن قيمة العوامل المادية تتوقف على كيفية استثمارها، فمن الممكن أن تهدر وتبدد، ويمكن أن توظف بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة، وقد لا يحدث ذلك وهو ما يجعل للعوامل المعنوية أثرا حاسماً في مقومات قوة الدولة ومكانتها، وهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسة هي: الإرادة القومية، الأهداف الاستراتيجية، القدرة الدبلوماسية(<sup>29</sup>)، فضلاً عن الأديان والثقافات والمعتقدات والأخلاق(<sup>30</sup>)، وهذا ما يخلق تناغماً وأنسجاماً ما بين هذه المتغيرات والعوامل وصهرها في بوتقة الهدف المنشود للدولة.

وإذا ما أردنا معرفة هذه العوامل بشيء من التفصيل، فلا بد من تقييمها وكالآتي:

أولاًـ العوامل الرئيسية وتشمل:

أــ العوامل الأولية وتشمل :

1. العامل الجغرافي: ثمة رأي يردده علماء الجيوبيوليتكس وهو أن موقع الدولة الجغرافي يعد من بين العوامل التي لها تأثير كبير على مستوى مشاركتها في المجتمع الدولي، كما ينعكس بصورة أو أخرى على قوتها القومية التي تحاول أن تؤثر بها في مواقف وسياسات الدول الأخرى(<sup>31</sup>، وله أهمية كبيرة في تشكيل الدول الإقليمية(<sup>32</sup>، إذ أن بعض الدول تتمتع بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد، والحجم، والأرض القابلة للزراعة، والموقع(<sup>33</sup>، ويُعد العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث قال(نابليون) أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها، قول لا زال راسخ في الأذهان، ويرى المختصون في العلاقات الدولية بأن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة وقد اطلق على هذه الصلة بعلم الجغرافية السياسية



والجيوبولتكس، وهو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على حياة الدولة السياسية وعلى علاقاتها الخارجية، وقد ظهر علماء في هذا الميدان منذ أوآخر القرن التاسع عشر الذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافية على الدولة مثل الألماني (راتزل) صاحب نظرية المجال الحيوي القائمة على الموقع والمساحة والتي سرعان ما تأثرت بها المدرسة النازية الألمانية والتي دفعت بأفكارها المتطرفة المانيا إلى الدخول في كارثة الحرب العالمية الثانية كأحد أسبابها، فضلاً عن نظريات ماكندر (نظريّة قلب العالم) ونظريّة ماهان حول القوّة البحريّة<sup>(34)</sup>، وتعد الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في سياسة الدولة، وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً، أنَّ أهمية هذا العامل واضحة بالنسبة لبعض الدول مثل بريطانيا، حيث أنَّ الحاجز المائي الذي يعد فاصلاً بينها وبين القارة الأوروبيَّة الأثر الرئيسي في سياستها على مر التاريخ وعن طريق هذا الحاجز استطاعت بريطانيا وقف حملات نابليون لها في القرن التاسع عشر وهتلر في منتصف القرن العشرين ويوهانس فيصل وفيليپ الثاني<sup>(35)</sup>، وكان موحد المانيا (بسمارك) يعُدُّ أنَّ الجغرافية هي العنصر الدائم في السياسة<sup>(36)</sup>، إذ أنَّ الاتفاق بين المختصين قائم على وجود الصلة ما بين العامل الجغرافي وال العلاقات الدوليَّة<sup>(37)</sup>، أما بالنسبة للمساحة فإنَّ لها أهمية في التأثير على سياسة الدولة الإقليمية والعالمية وما زالت كثير من الأزمات الدوليَّة تتصرف بالخلافات بشأن بقع إقليمية أو حدودية، وإذا كان التقدم التكنولوجي والتتطور في صناعة الأسلحة قد قلل نسبياً من أهمية العامل الموقع الجغرافي والحدود الطبيعية إلا أنَّ هذا لا يعني انتفاء أهمية الموقع الجغرافي والحدود الطبيعية<sup>(38)</sup>، فالمساحة ما زالت تحتفظ ببعض أهميتها وأنَّ تصور وأغراض وسائل المجتمع هي المتحكمة بأهمية الجغرافية، ويتأثر الدور الذي يمكن أنَّ تقوم بها الدولة في العلاقات الدوليَّة تأثراً كبيراً بالموقع الذي تحتلُّه الدول على خريطة العالم<sup>(39)</sup>، وينظر إليه من ثلاثة زوايا: الأولى من الناحية الفلكية أي خطوط العرض والطول والثانية من ناحية اليابسة والمساحات المائية والثالثة من ناحية الدول المجاورة لها، فتاريخ الحضارات بصورة عامة ينحصر بين خطى 60-20 شمالاً، والدول البحريَّة يُميل سكانها للاتصال بالعالم الخارجي ومن ثم يكون لديها بوادر التوسيع الخارجي، في حين أنَّ الدول الصغيرة التي تتأخَّرُها دول كبرى متافسة تتعرض لضغطٍ كبيرٍ ترغَّبُها للاحتماء بإحدى الدول أو تصبح فريسة للتتوسيع من جانب هذه الدول، وتاريخ بولندا يعطي انموذجاً حياً بتعريضها للانقسام لأكثر من مرة كونها واقعة بين

روسيا وبروسيا والنمسا<sup>(40)</sup>, وبالقياس إلى الفرض القائل بأنَّ العمل المنظم يتم انجازه على احسن نحو في نطاق مجموعات إقليمية، فالصلات الإقليمية وما يصاحبها من وشائج التقارب تقابلها عداوات إقليمية راسخة الجذور، وعامل القرب الجغرافي قد يشكل اخطاراً ترحب الدول في تقليلها بالهروب إلى العالمية بدلاً من إصطناع الجهود التعاونية التي تؤثر الدول استغلالها لنفسها في داخل حدودها ووراء استارها، وبذلك تتخذ صفة المجموعة الشمسية، حيث تدور الكواكب الصغرى حول الشمس المركزية، وإذا ما تصورنا عالماً مقسماً إلى كتل إقليمية أمريكية، وبريطانية، وسوفيتية(سابقاً)، فهي لا تتعدي أنَّ تكون مناطق نفوذ لصالح الدول الكبرى<sup>(41)</sup>, وأخيراً فإنَّ المناخ يؤثر تأثيراً كبيراً في انتاج الأرض وفي خواص سكانها<sup>(42)</sup>, وتعد تركيا واحدة من دول العالم التي اكتسبت أهمية إستراتيجية خاصة، تتميز بها عن غيرها من الدول والمناطق بحكم موقعها الجغرافي واحتواها على ممرات مائية تصل بين بحرين كالدردنيل والبسفور<sup>(43)</sup>, إذا ما ارادت تركيا التحكم بالعبور إلى البحر الابيض المتوسط من البحر الاسود كميزة إستراتيجية تتمتع بها<sup>(44)</sup>, وعليه نرى مدى تأثير العامل الجغرافي في سياسة الدولة نحو تحقيق مكانة مرموقة.

2. العامل الاقتصادي: إنَّ العامل الاقتصادي طريق رئيس للقوة الدولية<sup>(45)</sup>, فالموارد المادية الموجودة في الدولة تمثل واحدة من أهم قوتها السياسية، فقدرة الدولة الانتاجية لا تضمن مستوى معيشياً مناسباً لمواطنيها فحسب، بل تقدم أيضاً العناصر الضرورية لضمان أمنها القومي ولتحقيق الأهداف الأخرى التي تسعى إليها الدولة<sup>(46)</sup>, والمقصود بذلك أساساً هو ذلك المستوى من النطور الذي حققه الدولة في مجال كفاءة توظيفها لمختلف عناصر قوتها الاقتصادية والصناعية مما يعطيها ميزة نسبية على غيرها من الدول، دون هذا التوظيف الكفاء، تصبح مواردها مهدرة وعاطلة ولا قيمة حقيقة لها<sup>(47)</sup>, ويرتبط هذا العامل بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروات والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وكافة اشكال المفاوضات الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي، فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر فقط على رفاهية الشعوب، وأنما على أمن الدول<sup>(48)</sup>, وأنَّ اقتصاداً قوياً



نابضاً بالحياة يعد في حد ذاته مصدراً للقوة، مثله مثل القوة العسكرية<sup>(49)</sup>، وأنَّ الموارد الاقتصادية من الممكن أنَّ تقدم سلوك القوة الناعمة مثلما تقدم السلوك العنيف، كما هو حال القوة الناعمة لاتحاد الأوروبي في نهاية الحرب الباردة، والصين الشعيبة حالياً في توظيف القوة الناعمة للجانب الاقتصادي كأتماذج لقوى الأخرى<sup>(50)</sup>، وعليه فالاقتصاد هو أُس السياسة وأسسها.

3. المواد الأولية: ويقصد بها المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد<sup>(51)</sup>، وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة ولا سيما القوة العسكرية، عملية واضحة، فالحديد مثلاً يدخل في صناعة الأسلحة والالمنيوم في صناعة الطائرات والنفط كقوة محركة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات، الخ، ولعل من أهم العوامل التي اسهمت في هزيمة جيوش هتلر ولا سيما في معركة الصحراء الغربية كان عدم وجود النفط مما جعل دباباته لا قيمة لها بالمرة، فضلاً عن دعم الجهد العسكري للدولة، فإنَّ لهذه الموارد أهمية أخرى تتبع من استخدامها كأداة للثواب والعقاب في العلاقات الدولية، فهذه الحوافز قد تكون ذات طابع مادي مثل السلع والمنتجات التي تصنعها الدولة والتي تصبح غير ممكنة بدون وجود المواد الخام التي تصنع منها، والدول التي ليس لها إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية لأنماء قوتها الوطنية من الممكن أنَّ تحصل عليها من خلال التسلط على الموارد الطبيعية للدول الأخرى وهو ما حدث مع الدول الاستعمارية في الماضي مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا والبرتغال وبلجيكا التي قامت باستعمار المناطق الغنية بمواردها الطبيعية، أو السيطرة على هذه الموارد الطبيعية عن طريق الامتيازات وأحياناً تقوم الشركات بهذا الدور بدلاً من الحكومات ويتميز هذا الأسلوب عن سابقه كونه أقل استفزازاً للشعور الوطني في تلك المناطق، أو يمكن الحصول على الموارد الطبيعية من خلال الشراء وهذا يكون في وقت السلم فقط<sup>(52)</sup>، لذلك فانَّ أملاك الدولة لمواد أولية مهمة وقيمة يعطيها زخماً وافياً نحو توظيف أمثل لإمكانياتها نحو تحقيق اهدافها باستقلالية وتبُّو مكانة مهمة على صعيد العلاقات الدولية.

4. التقنية: إنَّ التطور العلمي والتقني عنصر مهم في تحديد مستوى ومستقبل قوة الدولة الوطنية، وفي مجلـم العلاقات الدولية، حيث اسهم التطور العلمي والتقني بشكل مباشر في استكشاف واستغلال الطبيعة مما نتج عن ذلك علاقات دولية<sup>(53)</sup>، فالتسابق في التسلح ما بين الدول يعتمد على تقنية متقدمة، وفي الوقت الحاضر أصبحت التكنولوجيا تأثر في كل



شيء ولكن لها فاعلية أكثر في الصناعة والاتصالات والمجال العسكري<sup>(54)</sup>, فالقبلة النووية كانت فاتحة العصر, ثم تلته القبلة الهايدروجينية والآن نشهد القبلة النيتروجينية التي تختلف عن بعضها من حيث سعة وأثر وقوة التدمير, ولم يقتصر التطور العلمي والتقني على القوة العسكرية واساليب الحرب فحسب, بل شمل أيضاً الدبلوماسية والدعائية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطرق غير مباشرة, إذ انتقلت المهمة في جوهرها من الدبلوماسيين إلى صناع القرار والمسؤولين عبر المحافل الدولية وال اللقاءات السياسية بين المسؤولين بأستمرار نتيجة التطور الحاصل في وسائل المواصلات والاتصالات, وهذا فالتقنية تؤثر على المجتمع في داخل الدولة وعلى العالم, ولا يمكن التنبؤ بالآفاق التي سيصلها تطور التقنية, إلا أنَّ الملامح العامة تشير إلى زيادة تمكن الفرد من السيطرة على البيئة الطبيعية وتقارب مختلف أجزاء العالم رغم المسافات, وتدخل المشاكل الدولية, وتحسُّن شعوب العالم بالفوارق المادية والسياسية والاجتماعية<sup>(55)</sup>, ومن شأنها أن تؤثر في السلوك الخارجي للدولة, فقد نجحت المستكشنة (Stuxnet) أحد امثلة اختراق الدولة معلوماتياً, في تعطيل وتأخير جهود الهند النووية, عبر بعض الحاسوبات الى مستوى ينافس تأثيرات أي ضربة عسكرية محدودة, وهجوم بوتينت (Botent) من روسيا الاتحادية على إستونيا في 2007م شلَّ الاتصالات أيامًا<sup>(56)</sup>, فالتقنية في عالمنا المعاصر أصبحت مؤشرًا مهمًا في تفعيل كل مكامن القوة الأخرى وتحويلها الى قدرات مؤثرة.

5. العامل العسكري: وهو أحد المؤشرات الأساسية لقوة الكامنة للدولة في زمن السلم, وأهم مظاهر يعكس القوة الحقيقة للدولة في زمن الحرب, أنَّ القوة العسكرية لبلد ما, كمقاييس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة, تتخذ بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات<sup>(57)</sup>, أنَّ طبيعة الدور الذي تقوم به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتبة على أي فعل تقوم به جعلها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة للدولة, ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر, بينما يعني فشل القوة العسكرية لها الموت, وتشمل القوة العسكرية بصفة رئيسة القوات البرية والجوية والبحرية وتسليحها التقليدي وغير التقليدي, وكفاءتها القاتالية ومواقع انتشارها, والقيادة العسكرية, فضلاً عن العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى, كذلك التصنيع العسكري الداعم لأسس اقتصادها ودفعها على مستويات أخرى<sup>(58)</sup>, فالدول تسعى إلى تعزيز تأثيرها في السياسة الدولية



## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

بإظهار مكانتها العسكرية<sup>(59)</sup>, وعلى الرغم من انخفاض معدل الحروب بين الدول في القرن الماضي, فإنَّ القوة العسكرية لا تزال العنصر المحدد لمجرى السياسة بين الدول<sup>(60)</sup>, فعلى سبيل المثال, تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد نهاية الحرب الباردة, وذلك يعود بالدرجة الأولى لتفردها في القدرة على نشر قواتها العسكرية في العالم في وقت واحد, ووصل اتفاقها العسكري عام 2003م<sup>(417)</sup> 417 مليون دولار أي (47%) من مجموع اتفاق العسكري لدول العالم, وانفقت عام 2008م (41%) من ميزانيتها الوطنية على الدفاع, فالمكانة والتاثير تأتي تقليدياً مع الهيمنة العسكرية<sup>(61)</sup>, إلا أنها ليست الاداة الوحيدة, فلم تعد القوة المطلقة للدولة, فهناك الاداة الاقتصادية وكذلك التكنولوجية وغيرها من الأدوات, وهي من الممكن أن تكون عامل قسر أو جذب في آن واحد<sup>(62)</sup>, إذاً دائماً تكون الدولة الأقوى عسكرياً هي الأقدر على إدارة دفة العلاقات الدولية.

6. السكان: يعد عامل السكان من المكونات الرئيسية لتطوير القوة الوطنية من الناحيتين النوعية والكمية, حيث أنَّ هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان, وقوة الدول, إذ أنَّ الدولة القوية في المجالات السياسية, لها حجم مناسب من السكان, شريطة أنَّ يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي, أنَّ هذا الترابط بين حجم السكان وقوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي(سابقاً) وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان<sup>(63)</sup>, يقول(ميكافيلي) في كتابه الامير: "ان الامير الذي يعيش في مدينة قوية ويهبه شعبه لا يمكن أن يهاجم, ولو هوجم فأنَّ من يهاجمه سيضطر إلى الانسحاب, وهو يجر أذيال الخيبة والعار"<sup>(64)</sup>, وعليه فإنه مما لا شك في أنَّ العامل السكاني, من العوامل المهمة التي تؤثر تأثيراً كبيراً بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ على قوة الدولة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ومن ثم تؤثر على ميزان القوى الدولي<sup>(65)</sup>, ورغم ذلك فان لحجم السكان مؤشر لكنه غير حاسم في مسألة القوة في العلاقات الدولية بمعزل عن بقية العوامل.

بــ أما العوامل الثانوية فهي:

1. الأوضاع السياسية: ويمكن تصنيفها في خمسة عناصر حول: الشرعية الحكومية, والكافية الإدارية, والتكامل الاجتماعي, والمشاركة الشعبية, والمؤسسة السياسية<sup>(66)</sup>, فضلاً عن ذلك فإنَّ هذا العامل من عوامل قوة الدولة يحظى بقدر وافر من الاهتمام في تحليلات معظم اساتذة العلاقات الدولية, فهو يشمل عنصر الاستقرار



السياسي وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية والقيادة التي يتكون منها النظام السياسي في الدولة، فهذا الاستقرار بلا شك عنصر ايجابي من عناصر القوة الوطنية، في حين كثرة التغييرات والتقلبات السياسية، من شأنها تؤدي لإرباك الأجهزة السياسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسيء إلى الكيفية التي تعمل بها وتحرمها من الاستقرار الذي يستلزم التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمي بها الدولة مصالحها القومية، فضلاً عن أن عدم الاستقرار السياسي يُسيء إلى ثقة الدول الأخرى في الدولة التي تعاني من تلك الظاهرة ويدفعها للإحجام عن الدخول معها في اتفاقيات تخص مصالحها المشتركة، من جانب آخر الوحدة الوطنية ومدى التجانس في اتجاهات الرأي العام له أهمية كبيرة في قوة الدولة لأنَّه كلما زادت الانقسامات السياسية والحزبية والإيديولوجية أدى إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية ومن ثم اضعافها في مواجهة الدول الخارجية، كما هو حال فرنسا قبل (ديغول) وبعده، فالاستقرار السياسي الذي اهتمت به فرنسا إبان حكم (ديغول) أدى إلى الارتفاع بمكانتها الدولية وعلى نحو لم يتوافر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم، أما الروح المعنوية التي تعد من العناصر الحيوية التي ترتكز عليها قوة الدولة والتي تنصرف أساساً إلى الولاء من حيث الوطنية والتعلق بالأرض لدى القوات المسلحة أو السكان المدنيين، وغيرها من الاعتبارات التي تدفع الأفراد إلى وضع الصالح العام للدولة ورفاهيتها فوق الصالح الخاص، هذا الاستعداد للدفاع والتضحية يترك أثراً كبيراً في قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى<sup>(67)</sup>، إذ أنَّ استقرار الدولة السياسي يؤدي إلى نوع من التقدم الاقتصادي والعسكري، ذلك أنَّ أساس التغيير هو النظام السياسي، فالتغيير في الأنظمة الاجتماعية نتيجة حتمية لتطور النظام السياسي.

## 2. العوامل المعنوية وتشمل<sup>(68)</sup>:

أ- الإرادة القومية: وهي تعني مجموعة العوامل التي تُشكِّل في مجموعها إرادة الدولة، والأساس الذي تستند عليه عند اتخاذها للقرار القومي، وتتضمن: القيادة القومية وتشمل درجة المساندة الشعبية ومدى استقرار وضع القائد السياسي، مستوى التكامل القومي ويشمل التكامل الإقليمي والتكامل الثقافي من دين ولغة وأثنية، ارتباط الإستراتيجية بالمصالح القومية<sup>(\*)</sup>، أي الانعكاس الحقيقى لجهود التنمية على غالبية الشعب ويشمل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب كنصيب المواطن ومتوسط



## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

عمره ودرجة التبعية من خلال معرفة نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والاكتفاء الذاتي، ولبعضها مؤشرات يصل مجموعها إلى أحد عشر عنصراً ومؤشرأ.

بـ- الأهداف الإستراتيجية: وتشمل تصور الدور الذي تطرحه القيادة لنفسها ولشعبها، وسياسة خارجية نشطة.

جـ- القدرة الدبلوماسية: وتقاس عن طريق حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (الدولة المعتمد لديها)، وحجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجي)، مما يعطي للدولة الفرصة لشرح وجهة نظرها للدول الأخرى وسرعة الاتصال بها، ومن ثم تحقيق المصالح الخاصة بها أو تلافي خطأ يمكن أن تقع به.

في حين يذهب بعض الباحثون إلى أن تحديد مكانة الدولة في هيكلية النظام العالمي، لا يأتي نتيجة لحسابات رياضية لمكونات قوة وحدات النظام فحسب، ولكنها تتحقق باتفاق مشترك غالباً ما كان يحدث من خلال انعقاد مؤتمرات دولية تتوج بأبرام معاهدات سلام تنظم توزيع النفوذ بين الدول مثل معايدة وستفاليا 1648م<sup>(\*)</sup>.

يتضح مما سبق، أن مقومات مكانة الدولة تتنوع ما بين مقومات ثابتة نسبياً كما هو الحال بالنسبة للعامل الجغرافي والعامل الاقتصادي والعامل العسكري وغيرها، وهناك مقومات متغيرة، كما هو الحال بالنسبة للعامل السياسية والإرادة القومية وغيرهما، إلا أن جميع هذه المقومات تكمل أحدها الأخرى في تحقيق مكانة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي، ولكن لا بد أن يأخذ بنظر الاعتبار أن هذه المقومات تكون غير قادرة على تحقيق الفوائد المرجوة منها ما لم تكون الدولة قادرة على ترجمتها وتوظيفها بالشكل الصحيح على أرض الواقع من خلال الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة، فضلاً عن وجود عنصر القيادة المهم في إدارة جميع هذه المحاور والقدرة على التعامل معها وربطها مع بعضها البعض بالشكل الذي يساعد الدولة على تحقيق اهدافها ومصالحها وبناء مكانة متميزة في هيكل النظام الدولي.

### المطلب الثالث: سياسات تنفيذ المكانة

إن تحقيق المكانة الدولية لطرف دولي ما يتطلب اتباع سياسات معينة من أجل الوصول إلى تحقيق المكانة المرغوبة، فضلاً عن وجود مقومات تتمتع بها الدولة لترجمتها إلى مكانة خاصة بها في هيكل النظام الدولي عن طريق السياسات السالفة الذكر.

إنَّ قوَّة تأثير الدولة على الدول الأخرى والبيئة المحيطة بها، أصبح يعتمد بشكل متزايد على الوسائل الاقتصادية والثقافية والأخلاقية، أكثر من الوسائل العسكرية دون الاستغناء عنها<sup>(70)</sup>، ومن ثم فإنَّ تنفيذ سياسات المكانة يعتمد على نوعين رئيسيين من السياسات هما السياسات الدبلوماسية وعروض القوة العسكرية<sup>(71)</sup>، *Show of Military* وكالآتي:

1. السياسات الدبلوماسية: أنَّ القدرة الدبلوماسية لا تتوافر إلا لدول مستقرة سياسياً، لأنَّ استقرارها ينعكس على حسن تنظيم وثبات أجهزتها الدبلوماسية التي تضم ملاكات مختارة ومدربة ومحترفة فضلاً عن امتلاكها لمعاهد دبلوماسية كفوءة وقدرة على تخريج فنات من الدبلوماسيين المتعلمين والمثقفين بثقافة عالية وتأهيل علمي في أقسام وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات في الخارج ولدى المنظمات الدولية التي تتمتع الدول ببعضويتها، أنَّ الدولة ذات المقدرة الاقتصادية والبشرية المدربة والعسكرية المتقدمة هي الدولة ذات الإمكانيات أو المقدرة الدبلوماسية الواسعة، إذاً فإنَّ توافر أية دولة على جهاز دبلوماسي كفوء وملائكة مؤهل يجعل منها قوَّة دبلوماسية ذات شأنٍ كبير بين الدول، وذلك للتعبير عن قوتها ومقدرتها<sup>(72)</sup>، وتعد تقديم الإعانات والمساعدات التنموية في إطار المساعدات الخارجية، تسعى الدول من خلالها لنيل المكانة على أساس إلتزامها بالسلام والمساهمة في الخير العام للبشرية<sup>(73)</sup>، أنَّ قدرة الدولة على الدخول في لعبة العلاقات الدولية تمثل في مدى قدرتها على إقناع الدول الأخرى واستعمالتها لتنفيذ ما تريده بدلاً من تهديدها واحتضانها بالوسائل العسكرية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يعرف باسم(القوَّة الناعمة Soft Power)<sup>(74)</sup>، وذلك بالقدرة على القيام بدور مؤثر في الشؤون الدولية من خلال إستراتيجيات تخص التعاون تضم أهدافاً سياسية وقيمية ثقافية ومبادئ اقتصادية واجتماعية<sup>(74)</sup>.

2. السياسات العسكرية: هي التي تشكل قدرة الدولة على خوض الحرب، فتشمل التقنية العسكرية والتسلح والقوة البشرية والكتفاء القتالية، كما تشمل أيضاً درجة التطور العلمي، والتكنولوجي في النواحي العسكرية<sup>(75)</sup>، يُعرف هذا الأسلوب باسم(القوَّة الصلبة Hard Power)، وذلك بالقدرة على التأثير في الممارسات الدولية من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية أو ممارسة الضغوط الاقتصادية<sup>(76)</sup>، فقد كان الأستعراض العسكري بجميع اشكاله، فضلاً عن الحرب،



وسيلة لنيل المكانة والاعتراف ببلد ما كقوة عظمى، ففي دراسة لـ(ريتشارد نيد ليبو)، فيما يخص(107) من الحروب، وجد أنَّ(62) من هذه الحروب دوافعها كانت المكانة أي (58%) من المجموع، ولعل الغزو الأميركي للعراق عام 2003م، كان هدفه أستعراض القوة العسكرية والإرادة السياسية الأمريكية، وبعث رسالة مفادها أنَّ القوة والعزم إلى مجموعة متنوعة من المتلقين في الشرق الأوسط، وبوصفه إنذاراً موجهاً لدول معادية لها مثل إيران وسوريا، وما يدل عليه الغزو من سهولة إسقاط الأنظمة وإقامة حكومات صديقة(77).

ويقول(مورجنثاو)(Morgenthau) أنَّ سياسات المكانة تتحقق تفوقها الحقيقي، عندما تنجح في أنَّ تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنَّها قوية وبالصورة التي تساعدها على تجنب استخدام العنف في تحقيق أهدافها، وهناك شرطان يساعدان على أحراز هذا التفوق: أولها، بمحاولة ترسيخ مفهوم القوة التي لا يمكن تحديها، وثانيهما ابداء عدم الافتراض بالمخاطر التي يجلبها استخدام القوة على الدولة التي تأخذ بهذا النوع من السياسات(78).

من ناحية أخرى، فإنَّ الدول قد لا تستطيع أنَّ تترجم مقدراتها إلى نفوذ، حتى لو رغبت في ممارسة القوة، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة لعل أبرزها(79):

أولاً: إنَّ القوة هي علاقة إدراكية أساساً، فقد تملك الدول قدرات هائلة تمكناها من فرض سيطرتها في معظم المواقف، ولكن لكي تنتج هذه القرارات أو المقومات تأثيرها على الدول الأخرى فإنَّ ذلك يتطلب فهم تلك الدول أنَّ الدولة تمتلك هذه الموارد وانها ترغب في استعمالها أيضاً.

ثانياً: إنَّ القوة في الأساس علاقة نسبية ومتبادلة، فقد تستطيع الدولة أن تستعمل القوة أتجاه دولة معينة ولا تستطيع أنَّ تستعملها أتجاه دولة أخرى.

ثالثاً: القوة تخص قضية معينة، فقد تستطيع دولة ما أنَّ تمارس النفوذ على دولة أخرى في قضية معينة، ولكنها لا تستطيع أنَّ تمارس نفوذاً مماثلاً فيما يخص بقضية أخرى نظراً إلى اختلاف مصادر النفوذ فيما يخص بالقضيتين، فقد تستطيع دولة أنَّ تمارس نفوذها على دولة أخرى لأنَّ الأخيرة تعتقد أنَّ مطالب الدولة الممارسة للنفوذ مشروعة، ومن أمثلة ذلك ممارسة الدولة قائدة الحلف النفوذ في باقي الدول الأعضاء فيه.



رابعاً: تتأثر القوة التي تمارسها دولة ما بتطورات الدول الأخرى من تلك الدولة، فالاتحاد السوفيتي(سابقاً) قد يستفيد من توقيع الدول الأخرى أنه يتبع سياسة متشددة، ومن ثم، فأنَّه حين يقدم تنازلات سياسية توفيقية، فأنَّ الدول الأخرى تثمن هذه السياسة أكثر من تمثيلها للسياسة التوفيقية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، لأنَّها تتوقع اتباع الولايات المتحدة الأمريكية تلك السياسة بداية، فالدول الأخرى تتوقع أنَّ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تنازلات، ومن ثم، فأنَّها تأخذ مثل تلك التنازلات آخذًا مسلماً به.

خامساً: إنَّ ميل صناع القرار والباحثين إلى اعطاء الدول العدوانية وزناً من القوة أثقل مما يعطونه للدول التي تملك القوة الحقيقة، يؤدي إلى حدوث فجوة بين مقدرات القوة الوطنية من ناحية وبين التنفيذ من ناحية أخرى، فصانعوا القرار والباحثون كانوا ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي(سابقاً) والصين الشعبية- خلال سنوات الخمسينيات وأوائل السبعينيات التي اتبوا فيها سياسة متشددة. وكأنَّها يمتلكان قوة تفوق ما كانا يمتلكانه حقاً من المقدرات الفعلية.

إنَّ القوة النسبية بين الدول في النظام الدولي ومعالجتها، من وجهة نظر المدرسة الواقعية الجديدة، ينظر إليها ويتعامل معها كما هو الحال مع المال، الأمر الذي يؤدي إلى مفهوم التوازن، فعلى سبيل المثال، لو أنَّ الدولة(A) ترى أنَّ الدولة(B) أكثر منها قوة، فمن المرجح أنَّ تتحاز الدولة(A) إلى الدولة(C) من أجل موازنة الدولة(B) والاستفادة منها<sup>(80)</sup>.

أما المدرسة الليبرالية، التي هي امتداد للمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، فتسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين بشكل غير مباشر من خلال محاولة تعزيز التعاون بين الدول على الاهتمامات المشتركة، وعلى النقيض من الترتيبات الأمنية التقليدية القائمة على المخاوف المشتركة التي يروج لها الواقعية/الواقعة الجديدة(على سبيل المثال في الحفاظ على توازن القوى)<sup>(\*)</sup><sup>(81)</sup>.

وبموجب ما هو متاح للدولة من موارد وقدرات، وفي ظل ما تفرضه عليها ظروفها ومصالحها، فضلاً عن ما تتمتع به من أدوات ووسائل، فالدولة تكون أمام عدة توجهات يمكنها أنَّ تختار منها ما يلائمها، وهذه التوجهات هي<sup>(82)</sup>:

1. التوجه نحو العزلة الخارجية(Isolationism): أي التوجه القائم على اتباع نهج انعزالي في علاقة الدولة بغيرها من الدول. كما هو



حال الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1823م، على أثر مبدأ جيمس مونرو.

التجه غير المنحاز في السياسة الخارجية(Non-alignment) : أي التوجه القائم على تجنب التورط في صراعات القوى المتورطة فيها على الساحة الدولية، على نحو ما كان يحدث إبان الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

التجه نحو التحالف الخارجي(Alliance): أي التوجه القائم على انحياز الدولة في علاقاتها الخارجية إلى جانب حلف دولي معين أو تكتل معين لاعتبارات وحسابات تقدرها بها لنفسها وتجعلها تقبل بما قد يترتب على انضمامها إليه من مخاطر وتباعات، في مقابل ما سوف يقول إليها من مزايا وإيجابيات.

نستشف مما سبق، أن سياسات المكانة تشمل أداتين رئيسيتين يمكن تلخيصهما بالقوة الناعمة والقوة الصلبة، المرتبطة بالقدرة على استخدام هذه السياسات والظروف المحيطة بها عن طريق ترجمة قدرات الدولة الداخلية والخارجية إلى دور ونفوذ في السلم والأمن الدوليين لتحقيق لها مكانتها المرغوبة في هيكل النظام العالمي.

#### الخاتمة

يتضح مما سبق، ان مكانة الدولة في النظام الدولي ترتبط بشكل وثيق بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، بل يمكن القول ان لك منها يعكس الآخر، فلا يمكن ان تحقيق الدولة مكانة متميزة لها في النظام الدولي ما لم تكون مستندة على قوة تترجمها على ارض الواقع بالسعى لتحقيق اهدافها ومصالحها بالمدى الذي تسمح به قوتها وما تملكه من موارد داخلية وخارجية لتوسيع الغرض المطلوب في بناء المكانة التي تسعى اليها في هيكل هرم القوة الدولي، لذلك نجد أن مقومات المكانة الدولية تتضمن عدة عوامل داخلية وخارجية، منها ما هو ثابت نسبياً ومنها ما هو متغير، وأن استثمار هذه العوامل والمقومات من قبل الدولة بالشكل الذي يتاسب مع مصالحها وأهدافها، ومع طبيعة بيئتها الداخلية وطبيعة البيئة المحيطة بها على المستويين الإقليمي والدولي، يدفعها إلى تبني خيار معين من بين عدة خيارات، والتي من بينها التوجه نحو التعاون مع أطراف أخرى تكمل المقومات التي تعاني من نقص فيها لأجل استكمال تحقيق مصالحها وأهدافها بالشكل الذي يتيح لها بناء مكانة دولية متميزة في سلم الهرم الدولي، الامر الذي قد يؤدي إلى تصادم مصالحها وأهدافها مع أطراف آخرين في البيئة الخارجية دون تحقيق التعاون معها، لذلك لا بد



## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

من معالجة مثل هذه الأشكاليات بتوافق القوى والمصالح بين الأطراف المتقاطعة وضرورة الحافظ على السلم والأمن الدوليين بالشكل الذي يخدم مصالح كل دولة بأكبر قدر ممكن في سعيها لتحقيق مكانتها الدولية.

<sup>(1)</sup> جماعة من كبار اللغويين العرب، المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس، تونس، 1989م، ص114.

<sup>(2)</sup> الدكتور السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي: تحليل اجتماعي جديد للنظريات وسياسة الحكم المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، جمهورية مصر العربية، 2010م، ص149.

<sup>(\*)</sup> للمقارنة بين النظام والمجتمع في العلاقات الدولية، ينظر: لمزيد من المعلومات ينظر: هيدي بو، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ص10-13. وأيضاً: مارك أمستيوز، قواعد اللعبة، ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2010م، ص36-40.

<sup>(3)</sup> روبرت د.كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة وتقديم: د. أحمد طاهر، مركز الكتبالأردنية، عمان، الأردن، 1989م، ص74.

<sup>04</sup> هارولد ج.لاسكي، الدولة نظرياً وعلمياً، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط2، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2012م، ص271.

<sup>(\*)</sup> يمكن تعريف النظام الدولي بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر، فضلاً عن، أن أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى. لمزيد من المعلومات ينظر: عدنان محمد هياجنة، "دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي"، ط1، دراسات إستراتيجية، العدد(29)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1999م، ص33-34. وأيضاً: الدكتور إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، ط1، المكتبة الأكاديمية شركة مساهمة مصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011م، ص23.

<sup>(\*\*)</sup> النسق الدولي هو مجموعة من علاقات قوى في حالة اتزان. لمزيد من المعلومات ينظر: الدكتور هشام محمود الأفذاхи، العلاقات الإستراتيجية الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2014م، ص45-46.

<sup>(5)</sup> الدكتور محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مؤسسة الرضا للطباعة، جمهورية مصر العربية، 1989م، ص329.

<sup>(6)</sup> روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الایوبى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009م، ص50-51.

<sup>(7)</sup> روبرت د.كانتور، مصدر سبق ذكره، ص74-75.

<sup>(8)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص136.

<sup>(9)</sup> روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص51-52.

<sup>(10)</sup> Peter Sutch and Juanita Elias, International relations: the basics, Routledge, London-New York, 2007, P.163.

<sup>(11)</sup> كارل م.دويتشر، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، مكتبة الانجلو-المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1982م، ص58.

<sup>(12)</sup> روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص53-54.

<sup>(13)</sup> الدكتور محمد طه بدوى، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973م، ص53.

<sup>(14)</sup> روبرت د.كانتور، مصدر سبق ذكره، ص71.



## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

- <sup>(15)</sup> Edwin van de Haar, *Classical Liberalism and International Relations Theory*, Palgrave Macmillan, New York, U.S.A, 2009, P.43.
- <sup>(16)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقدار، *السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية*، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2013م، ص349.
- <sup>(17)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقدار، *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية ومقارنة*، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1982م، ص67.
- <sup>(18)</sup> Peter J.Anderson, Op. Cit., P.12.
- <sup>(19)</sup> جوزف اس.ناي واخرون، "مستقبل القوة الأمريكية"، سلسلة دراسات عالمية، العدد(105)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012م، ص7.
- <sup>(20)</sup> د. عبدالعزيز السعيد ود. شارلز ليرتشي الابن ود. شارلز ليرتشي الثالث، *النظام العالمي الجديد: الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي*، ترجمة: نافع ابوبليس، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 1999م، ص143-144.
- <sup>(21)</sup> الدكتور عماد محمد علي، *جذالية العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي*، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2013م، ص146.
- <sup>(22)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص35.
- <sup>(23)</sup> جوزيف فرانكل، *العلاقات الدولية*، ترجمة: غازي عبدالرحمن القصبي، ط2، مطبوعات تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1984م، ص97.
- <sup>(24)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص91.
- <sup>(25)</sup> الدكتور لويد جنسن، مصدر سبق ذكره، ص237-238.
- <sup>(26)</sup> ف.ي.كرلوف، *إمبراطورية كل الأرض*، ترجمة: منتب بيونس، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2006م، ص214.
- <sup>(27)</sup> الدكتور كاظم هاشم نعمة، *العلاقات الدولية*، شركة ایاد للطباعة الفنية، بغداد، العراق، 1987م، ص163.
- <sup>(28)</sup> هاري آر. يارغر، *الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين*، ترجمة: راجح محرز علي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2011م، ص103.
- <sup>(29)</sup> جمال علي زهران، "توازن القوى العربي- الإسرائيلي في حربى 1967، 1973، 1973م"، مجلة السياسة الدولية، العدد(98)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1989م، ص235-236.
- <sup>(30)</sup> الدكتور محمد حافظ غانم، *العلاقات الدولية العربية*، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967م، ص26.
- <sup>(31)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقدار، *السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية*، مصدر سبق ذكره، ص77.
- <sup>(32)</sup> جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص102.
- <sup>(33)</sup> الدكتور لويد جنسن، مصدر سبق ذكره، ص244. وأيضاً: د. حسن نافعة ود. جلال معرض ود. حمدي عبدالرحمن، مقدمة في علم السياسة: الدولة وال العلاقات الدولية، الجزء الثاني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2002م، ص230-233.
- <sup>(34)</sup> الدكتور سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*، مكتبة السنهاوي، بغداد، العراق، تاريخ النشر: بلا، ص202. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص103-132.



- ايضاً: الدكتور عبدالقادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط١، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2005م، ص58-81.
- <sup>(35)</sup> الدكتور أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية آئمنة، ط١، دار زهران للنشر، عمان،الأردن، 2013م، ص304.
- <sup>(36)</sup> الدكتور الحسان بو قطار، العلاقات الدولية، ط٢، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1990م، ص53.
- <sup>(37)</sup> عبدالسلام جمعة زاقد، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2013م، ص184.
- <sup>(38)</sup> الدكتور محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية، ط١، مكتبة الاتجاه المصري، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1982م، ص68-69.
- <sup>(39)</sup> بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، منشورات عويادات، بيروت، لبنان، 1967م، ص28.
- <sup>(40)</sup> الدكتور كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص122-123. وأيضاً: الدكتور محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002م، ص28-30. وأيضاً: بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مصدر سبق ذكره، ص28-48.
- <sup>(41)</sup> إينيس ل. كلود(الابن)، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: الدكتور عبدالله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1964م، ص167.
- <sup>(42)</sup> جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص103.
- <sup>(43)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مصدر سبق ذكره، ص77.
- <sup>(44)</sup> هاري آر. يارغر، مصدر سبق ذكره، ص103.
- <sup>(45)</sup> مايكيل كلير، الحرب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002م، ص13.
- <sup>(46)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص138.
- <sup>(47)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مصدر سبق ذكره، ص80.
- <sup>(48)</sup> الدكتور خليل حسن، النظام الدولي: المفاهيم والأسس. الثوابt والمتغيرات، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013م، ص62-63. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص155-185.
- <sup>(49)</sup> ليزلي جليب، قواعد القوة: كيف يمكن للتغيير البنيوي أنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011م، ص38.
- <sup>(50)</sup> Joseph S. Nye, Jr., The Future of Power, PublicAffairs, The United States of America, 2011, P.52.
- <sup>(51)</sup> الدكتور كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص125. وأيضاً: بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مصدر سبق ذكره، ص28-16.
- <sup>(52)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط٥، منشورات ذات السلسل، الكويت، 1987م، ص178-180.



## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

<sup>(53)</sup> عبدالسلام جمعة زاقود، مصدر سبق ذكره، ص193. وأيضاً: د. حسن نافعة ود. جلال معرض ود. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص242-251.

<sup>(54)</sup> الدكتور صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط2، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 2006م، ص39.

<sup>(55)</sup> الدكتور كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص143-146.

<sup>(56)</sup> هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: د. فاضل جتك، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2015م، ص336.

<sup>(57)</sup> أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثجبي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربي للعلوم ناشرون ش.م.ل، بيروت، لبنان، 2011م، ص48.

<sup>(58)</sup> الدكتور خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2007م، ص 160. وأيضاً: الدكتور صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، مصدر سبق ذكره، ص42-43.

<sup>(59)</sup> الدكتور كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص148.

<sup>(60)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص138.

<sup>(61)</sup> Richard Ned Lebow, A Cultural Theory of International Relations, Cambridge University Press, New York, U.S.A, 2008, P.499.

<sup>(62)</sup> Joseph S. Nye, Jr., Op. Cit., P.32.

<sup>(63)</sup> الدكتور أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص377.

<sup>(64)</sup> ميكائيلي، الامير، ترجمة: اكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004م، ص61. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص133-153.

<sup>(65)</sup> عبدالسلام جمعة زاقود، مصدر سبق ذكره، ص185. وأيضاً: د. حسن نافعة ود. جلال معرض ود. حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص234-241.

<sup>(66)</sup> الدكتور السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر العربية، 1988م، ص349.

<sup>(67)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص186-191. وأيضاً: الدكتور محمد طه بدوي، مصدر سبق ذكره، ص181-201.

<sup>(68)</sup> جمال علي زهران، مصدر سبق ذكره، ص236-237.

<sup>(\*)</sup> إن الوطن يختلف عن الموطن، فال الأول هو ما يسمى بالإقليم وهو البقعة الأرضية التي نشأ عليها الفرد، أما الثاني فهو المكان الذي يقيم فيه الفرد بصفة دائمة، فالقومية هي رابطة ولاء وأنتماء الأفراد والوطنية هي رابط ولاء وأنتماء المكان. للمزيد من المعلومات ينظر: عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص25.

<sup>(\*)</sup> النظام الوستفالي نسبة إلى "سلام وستفاليا" 1648 "Peace of Westphalia" كان ينظم السياسة العالمية ويحوي بياناً رسمياً مبكراً عن المبادئ الأساسية التي أصبحت تهيمن على الشؤون العالمية خلال القرنين الثلاثة اللاحقة. للمزيد من المعلومات ينظر: ستيف سميث وجون بيليس، الجزء الأول من مقدمة عولمة السياسة، في كتاب، جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث،



## مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية

- دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004م، ص 43-40. وأيضاً: مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص 51-60.
- <sup>(69)</sup> جمال سند السويفي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط 1، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م، ص 196.
- <sup>(70)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص 75.
- <sup>(71)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 349.
- <sup>(72)</sup> الدكتور محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1987م، ص 125.
- <sup>(73)</sup> ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة: د. ايهاب عبدالرحيم علي، عالم المعرفة، الكويت، 2013م، ص 207.
- <sup>(\*)</sup> أول من استخدم مصطلح(القوة الناعمة) أستاذ العلاقات الدولية(جوزيف سي ناي) في كتابه الصادر عام 2004م بعنوان(القوة الناعمة)، ويعرفاها بأنّها "القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين" وعندن "تكون المصداقية والمشروعية هما كل ما يخص القوة الناعمة". ومع تطور فكر(ناي) أضاف الاقتصاد إلى جمיה القوة الناعمة بشقيه المكافأة والقسر، ثم أضاف القوة العسكرية للقوة الناعمة ببراعة استخدامها وكفاءتها أحياناً تؤدي لخلف القوة الناعمة، مستشهاداً بقول(أسامة بن لادن): "إن الناس ينجذبون إلى حسان قوي بأكثر مما ينجذبون إلى حسان ضعيف".
- للمزيد من المعلومات: لizi جيلب، مصدر سبق ذكره، ص 68.
- <sup>(74)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص 75.
- <sup>(75)</sup> الدكتور محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2001م، ص 63.
- <sup>(76)</sup> مارك أمستيوز، مصدر سبق ذكره، ص 75.
- <sup>(77)</sup> ريتشارد نيد ليبو، مصدر سبق ذكره، ص 194-203.
- <sup>(78)</sup> الدكتور إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 349-350.
- <sup>(79)</sup> الدكتور لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: الدكتور محمد بن أحمد مفتى والمكتبة الملكية سعود، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1989م، ص 238-240.
- <sup>(80)</sup> Seán Molloy, *The hidden history of realism: a genealogy of power politics*, Palgrave Macmillan, New York-England, 2006, P.147.
- <sup>(\*)</sup> توازن القوى هو قانون تاريخي سواء تعنى الامر بالتوازن الدولي أم الإقليمي، فمنذ القدم عرف الانثنان، غير أنّ ثورة المواصلات والاتصالات، وامتداد العلاقات الدولية بشكل افقي، وسع بالضرورة اطار التوازنات. لمزيد من المعلومات ينظر: الدكتور إبراهيم أبو خرام، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلم، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2009م، ص 211. وأيضاً: هائز.جي.مورجثاو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة: خيري حماد، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، تاريخ النشر: (بلا)، ص 271-278.
- <sup>(81)</sup> Robert M. A. Crawford, *Idealism and realism in international relations*, Routledge, London-New York, 2000, P.96.



---

٠٨٢ الدكتور إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية،  
مصدر سبق ذكره، ص.85